

تربية

دينير مشنتاف

denise.mechantaf@gmail.com

الأطفال المتسوّلون مشروع استثماري مربح

15 ألف طفل متسوّل.. وقد يصلون إلى 20 ألفاً

وفق احصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية، سجلت ظاهرة الاطفال المتسوّلين والعاملين رقماً قياسياً في العامين الماضيين بوصولها الى 15 ألف طفل. هذا الرقم لا يشمل الاطفال العاملين اللبنانيين كونهم باعة متجولين، لا متسوّلين. وقد تمثلت بشاعة هذا الواقع في تحول التسوّل في لبنان الى مشروع استثماري مربح

ما زالت قضية الاطفال العاملين والمتسوّلين تنتظر برامج تحمل معها حلولاً جذرية لمشكلة تزداد تفاقمًا، منها التسوّل و"أسوأ أشكال عمل الاطفال". خطوة واحدة مهمة لا غير في هذا المجال تمثلت في قرار اتخذه المديرية العامة للامن العام بتعديل سن العاملين في

عدد الاطفال المتسوّلين بعد سنتين 20 ألفاً. ضمن هذا التحرك اعدت وزارة العمل برنامجاً، بالشراكة مع منظمات دولية، لاعادة تأهيل الاطفال العاملين اجتماعياً ومهنياً. ومن المتوقع ان يشكل قفزة نوعية لدى تحقيقه. في هذه القضية الشائكة ذات البعد الانساني، حاورت "الامن العام" المدير العام لوزارة العمل جورج ايدا، ومديرة المشروع الوطني لمكافحة التسوّل في وزارة الشؤون الاجتماعية سيما معاوية منذر، ورئيسة قسم مكافحة عمل الاطفال في جمعية "beyond" ليلي عاصي.

ايذا: باستبعاد اليد العاملة الاجنبية سيكون الاولاد مهنيي المستقبل

ما هو دور وزارة العمل في قضية مكافحة عمل الاطفال، واي مسؤولية تتولاها للحد من هذه الظاهرة؟

□ دورها في هذا المجال تحدده الامكانيات المتوفرة. مسؤوليتها عظيمة جداً، وهي مكافحة عمل الاطفال وصولاً الى مرحلة يبطل فيها هذا النوع من العمل. لكن، لتحقيق هذا الامر، نحن في حاجة الى خطط متكاملة تقتضي اولاً انشاء مراكز استقبال لهؤلاء الاولاد، ثانياً اعداد برنامج لدعم العائلات الفقيرة مادياً كبديل مما كان يجنيه اباؤهم، ثالثاً تدريب الاولاد على مهن تتناسب مع اوضاعهم. كما ارى عمل الاطفال في مكان ما نعمة، ارى ان من الممكن تحويله الى نعمة اذا ما احسنا استخدامه. نحن في حاجة الى يد عاملة لبنانية لا اجنبية كما هي الحال اليوم، خصوصاً بعدما هجر اللبناني مهناً كثيرة نتيجة تقدمه العلمي. الامر الذي اراه طبيعياً. لكن، في المقابل، احدث هذا الواقع فجوة كبيرة لا يملأها الا عمال اليوم الصغار، وذلك بتدريبهم على اعمال البناء والكهرباء وعلى اجهزة التكييف وتصليح الادوات المنزلية

□ هذا الطرح كيف يصبح واقعاً؟ اعدت وزارة العمل منذ شهرين تقريباً برنامجاً لاعادة تأهيل العمال الاطفال، اجتماعياً ومهنياً. لكن بدء تطبيقه سيستغرق بضعة اشهر في انتظار ما سينتج من المباحثات مع بعض الدول الغربية الداعمة له.

□ في الوقت الحاضر اي مهمات تتولاها وزارة العمل في مكافحة تشغيل الاطفال، ومع اي جهات يتم التنسيق لمعالجة هذه المشكلة؟ عملنا في الوقت الحاضر محصور بانشاء مراكز استقبال للعمال الصغار مع الاضاءة على حالات معينة في هذه المشكلة، اضافة الى التوجيه حول من يحق له العمل ومن لا يحق له قانونياً، وفق المرسوم التنظيمي المتعلق بأسوأ أشكال عمل الاطفال. اتوقف هنا عند فقرة تنص على ان من هو دون السادسة عشرة

لا يحق له العمل، بعد اليوم، في اعمال خطيرة تعرضه لتنشق مواد كيميائية او تسلق امكنة عالية. من اجل هذه المشكلة، تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة عمل الاطفال في وزارة العمل

صحيحاً ويؤدي الى النتيجة المرجوة. لكن، كما هو الوضع اليوم، فان مراكز استقطاب الاطفال العاملين وغير العاملين تكتفي بوضع الاولاد في المركز لفترة معينة يتعلمون فيها القليل من الموسيقى والرقص والقراءة والكتابة، ليتركوا من بعدها الى مصيرهم، من دون سلاح يجابهون به الحياة، كالحصول على شهادة او تعلم مهنة. علماً ان المشروع الذي بنينه بالشراكة مع منظمات دولية وجمعيات خارجية سيكون قفزة نوعية لدى تحقيقه، لاننا سنزود الطفل العامل مهنة، وسنحمله شهادة، وسيخضع لدورات تدريبية تتضمن ثلاثة مستويات تبدأ بمرتبة عامل وصولاً الى ادارة ورشة.

العشر العمل في القطاع الزراعي. وقد اثمرت اعمال هذه اللجنة تعديل الملحق رقم 10، فارتفعت سن عمل الاحداث في القطاع الزراعي الى 16 عاماً. بعد هذه الخطوة بدأت المديرية العامة للامن العام تسيير دوريات للتحقق من تطبيق ما تم تعديله اخيراً في هذا المجال، وبعد الانتهاء من مهماتها تحيل محاضرها على وزارة العمل للنظر فيها بغية معالجتها.

□ الى اي مدى تساهم الجمعيات الاهلية المعنية بهذا الشأن في ايجاد حلول لهذا الواقع؟
□ المنظمات الدولية هي التي تساعد على السير في هذا الاتجاه، في حال كان البرنامج المطروح

ضمت كل الجهات المعنية من ادارات رسمية وجمعيات اهلية ومنظمات دولية، مهمتها اعداد الخطط والسياسات ومتابعة البرامج المتعلقة بمكافحة عمل الاطفال في لبنان. ما اعتبره خطوة مهمة في هذا المجال، تشكيل لجنة تعاون مشتركة منبثقة من اللجنة الوطنية من اجل تعديل التشريعات الوطنية بشكل يتلاءم مع اتفاقات العمل الدولية ومع تطبيق المرسوم. ضمت هذه اللجنة المديرية العامة للامن العام ووزارة العمل وبعض الجمعيات الاهلية ومنظمة العمل الدولية، وذلك من اجل تعديل الملحق رقم 10 الصادر عن الامن العام سابقاً والذي اجاز للاحداث ابناء السنوات

منذر: التسوّل عمل منظم بادارة "شاويش" يحرك 15 ألف طفل

□ ما هو الدور الذي تلعبه وزارة الشؤون الاجتماعية في قضية الاطفال المتسوّلين والباعة المتجولين؟

□ يرتكز دورنا على التوعية والعلاج لا على النزول الى الشارع. هدفنا من هذه التوعية ايصال وجهة نظرنا الى الرأي العام بالارقام، من اجل ان يفهم الناس حقيقة هذه الظاهرة. من دون ابراز احصاءات لن تنكشف بشاعة هذا الواقع. علماً ان الناس اصبحوا جزءاً منه بمساهمتهم في تفاقمه، وذلك من خلال التعاطف مع الاطفال المتسوّلين ومساندتهم بالمال. وقد كشفت الاحصاءات الارقام الآتية: 67% من المتسوّلين المنتشرين على الطرقات اللبنانية ليسوا لبنانيين، 12% منهم متعددو الجنسية، 8% هم مكتومو القيد وغجر يعتبرون التسوّل نمط حياة خاصاً بهم، 8% منهم لبنانيون لكن ليسوا من المتسوّلين بل من الباعة المتجولين، علماً ان هذا العمل يعتبر وجهاً من وجوه التسوّل.

□ اطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروعاً لمكافحة التسوّل. ما مضمونه وما هي آلية تطبيقه؟
□ هو "المشروع الوطني لمكافحة التسوّل" الذي

بدأنا تطبيقه في حزيران من العام الماضي، علماً ان الوزير السابق رشيد درباس هو من اطلقه كمشروع مستحدث موجه الى كل شخص يعمل في الشارع او يعيش فيه، من كبار السن الى المراهقين والاطفال. لكن ما شاهدناه من تفاقم في ظاهرة التسوّل دفعنا الى التركيز على الاطفال من دون سواهم. بداية هذا المشروع كانت عبر اطلاق حملة اعلامية ما زلنا نعمل عليها حتى الان، شعارها "انت لا تساعدهم بل تساعد على استغلالهم"، والسبب في توجيه التوعية الى الرأي العام بهذا الشكل، ينطلق من اقتناع كشف لنا ان التسوّل في لبنان مشروع استثماري مربح هناك من يغذيه من باب التعاطف، وما علينا كوزارة معنية بهذا الشأن سوى تجفيف منابعه. اقتضت هذه الخطوة الحصول على احصاءات دقيقة، فبدأنا العمل على الارض وفي مخيمات النازحين السوريين كونهم النسبة الكبرى من عدد المتسوّلين، اضافة طبعا الى التنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف والمديرية العامة للامن العام، فخرجنا بالآتي: بدءاً من عام 2015 حتى اليوم اصبح لدينا 15 ألف طفل متسول، وفي حال استمر الوضع على هذا المنوال سيصل هذا العدد بعد سنتين الى 20 ألفاً.

”

67% من المتسوّلين المنتشرين على الطرقات ليسوا لبنانيين



مديرة المشروع الوطني لمكافحة التسوّل في وزارة الشؤون الاجتماعية سيما معاوية منذر.

”

□ من هي الجهة التي تتولى تنظيم تحركات هذا العدد الهائل من المتسوّلين؟
□ في كل خيمة للنازحين السوريين هناك شخص يعرف باسم "الشاويش"، يتولى ادارة شؤون الخيمة، منها ارسال الاطفال الى التسول بمعدل 8 و 9 اطفال لكل "شاويش". يتولى توزيعهم على الطرقات ويجلس قبالتهم على الشارات ◀

من الشارع الى المدرسة



■ كم يبلغ عددها؟
□ ثمة احصاءات لكنها لا تمثل الوضع الحقيقي على الارض، خصوصا بعد اندلاع الحرب في سوريا وانعكاسها على لبنان من ناحية تدفق النازحين السوريين عليه. نستطيع القول، هنا، ان الوضع تفاقم بعد ارتفاع عدد الاطفال العاملين في القطاع الزراعي، تحديدا في البقاع وعمار والهمل وفي المناطق الريفية التي تنتشر فيها مخيمات النازحين السوريين.

■ باتصالك المباشر مع هؤلاء الاولاد، ماذا تخبرنا عن مشكلاتهم واسباب لجوئهم الى هذا العمل؟
□ تعددت الاسباب التي اوصلت الطفل الى هذه الحال، منها اسباب اقتصادية او اجتماعية، كالتفكك العائلي او وفاة احد الوالدين. هذا الواقع ينطبق على الطفل اللبناني العامل، لكن الاطفال السوريين وضعهم مختلف تماما من ناحية تحكم العادات والتقاليد في حياتهم الى درجة يقتنع فيها الاهل بان العمل يجعل من ابنهم رجلا. من جانب آخر، كان السوريون قبل اندلاع الحرب في بلدهم يعملون في المواسم الزراعية في لبنان بمساعدة اولادهم، فاكتمسبوا من اهلهم طريقة العمل في هذا الحقل. اما عن انتشار الاطفال السوريين في القطاع الزراعي بشكل لافت فله اسبابه المختلفة اذكر منها، الاتفاق المسبق الذي يتم بين صاحب الارض التي تقام عليها خيمة النازحين السوريين مجانا، وينص على تشغيل الاطفال السوريين في ارضه مجانا كبذل من ايجار الخيمة. ادارة هذه العملية يتولاها "الشاويش" المسؤول عن تدبير شؤون الخيمة واهلها.

■ كم تبلغ نسبة الاناث والذكور في هذه الاعمال؟

□ في الزراعة نسبة الاناث اعلى، اما الذكور فيتجهون نحو العمل في الكاراجات والميكانيك وكهرباء السيارات.

■ مراكز الاستقطاب في جمعية "beyond" كم تستقبل شهريا؟

□ مراكزنا الاربعة تستقبل في مدة تتراوح ما بين ثلاثة واربعة اشهر 500 طفل، علما ان الفترة التي يقضونها في المركز هي مرحلة انتقالية ما بين العمل والتعلم، من اجل تحضيرهم لدخول المدرسة الرسمية.

لهذه الظاهرة، كيف ومن اي باب؟
□ لان هذه المشكلة، في نظرنا، مشروع استثماري علينا حل الجزء الاكبر منها وذلك بمخاطبة الرأي العام اللبناني في هذه الحملة باعتباره صاحب الجزء الاكبر من المشكلة، فالتناس، بطريقة او باخرى، ساهموا في تفاقم هذا الوضع. لذا، بقيامهم بخطوة في اتجاه عدم دعم المتسولين، سيجد الطفل ومن وراءه ان باب الرزق المفتوح امامهم اغلق في وجوههم، ولم تعد مسألة التسول مربحة. من الضروري القول هنا، ان هذه المسألة هي عملية منظمة، واذا اراد الناس التعاطف مع هؤلاء الاطفال فليكن ذلك باي شيء غير المال، بالطعام، مثلا، والشرب والثياب، لانهم مغلوب على امرهم. كل ما نطلبه من الرأي العام اللبناني هو ان لا يكون شريكا في هذه الجريمة.

الشؤون الاجتماعية. علما ان هذه المؤسسات منتشرة بكثافة في كل المناطق اللبنانية، وقد وصل عددها من 7 الى 8 مؤسسات في مناطق معينة. اما الكلفة المادية المتوقعة لرعاية هؤلاء الاطفال، وتحديد الباعة المتجولين، فتتكفل بها وزارة الشؤون الاجتماعية. من المهم القول هنا ان ثلث موازنة الوزارة هي لدعم مؤسسات الرعاية هذه. من جانب اخر، نرى ان من الخطأ ابعاد طفل عن كنف عائلته، لذا علينا العمل على تمكين هذه العائلة اقتصاديا من اجل عدم عودة الطفل الى العمل في الشارع مجددا، ليكون هذا القرار دعما له لابقائه في مكانه الصحيح.

■ هل يساهم انتشار حملة مكافحة التسول على نطاق اوسع في ايجاد حلول جذرية

الضوئية لمراقبتهم من الساعة الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء. علما ان كل ساعة تسول تقدر بخمسة او عشرة الاف ليرة. اما القيمة النهائية لهذا المبلغ فيتقاسمها "الشاويش" مع الاهل، لتكون حصته 75% و52% لعائلة الطفل المتسول. رغم هذا الواقع، لا يحق لنا كوزارة شؤون اجتماعية التدخل في هذه المشكلة مع النازحين السوريين الاطفال لان لهم مرجعيتهم المتمثلة في المفوضية العليا لشؤون النازحين.

■ بالنسبة الى الباعة المتجولين، اي خطوات عملية تتخذونها لمعالجة وضعهم؟

□ نحن على استعداد تام في حال تبلغنا عن وجود طفل لبناني في الشارع يطلب حمايتنا للتحرك مباشرة، لادخاله الى مؤسسة رعاية تابعة لوزارة

عاصي: انشأنا اربعة مراكز لاستقطاب الاطفال العاملين

”

مشروع الدعم الاقتصادي يهدف الى تأمين مدخول مادني للاهل



رئيسة قسم مكافحة عمل الاطفال في جمعية "beyond" ليلى عاصي.

“

نسعى الى تأمين مهنة صغيرة للاهل، للام او للاب، كالخياطة مثلا او تزيين الشعر مع توفير مستلزمات هذا العمل، ضمن مشروع الدعم الاقتصادي للعائلات في جمعية "beyond" الذي يهدف الى تأمين مدخول مادني للاهل في مقابل توقف ابنهم عن العمل. برنامجنا هذا لا يضم الاطفال الذين يواجهون مشكلات قانونية لان جمعيات مدنية اخرى اخذت على عاتقها معالجة وضعهم.

■ ما الذي ينتظر الاطفال العاملين في مراكز الاستقطاب؟

□ كخطوة اولى عليهم تعبئة استمارة تتضمن اسئلة غير تقليدية تساعدنا على اكتشاف شخصيتهم وردود فعلهم، خصوصا لدى وصولهم الى سؤال "شو حلمك تصير؟"، فيفاجأون ويفرحون. اما بالنسبة الى الاطفال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، فلديهم برنامج خاص لمحو الامية. في اطار آخر، ينتظر كل الاطفال العاملين دعما نفسيا اجتماعيا، اضافة الى صفوف حماية وتعليم وفق مستوى كل واحد منهم. ومن بلغ الرابعة عشرة او

■ متى تأسست جمعية "beyond" وما الهدف من تأسيسها؟

□ تأسست عام 2000 مع هدف اساسي لها هو تنمية المناطق الفقيرة، من ضمنها مكافحة عمل الاطفال. البداية كانت في انشاء مركز استقطاب واحد لهؤلاء الاولاد لنصل اليوم الى اربعة مراكز موزعة ما بين البقاع وعمار والشمال والوزاعي، على ان نفتتح قريبا مركزا في النبطية.

■ كيف يتم استقطاب الاطفال العاملين الى مراكزكم؟

□ يصل هؤلاء الاولاد الى مراكزنا من طريق الوزارات المختصة، كوزارة العمل مثلا، التي تحولهم الى جمعيتنا. فور تسلم الطفل العامل نجتمع مع اهله لمعرفة وضعه الشخصي ونوعية عمله ومكانه، لننتقل من بعدها في ما نسميه "المنصرة" بكل اشكالها مع العائلات والبلديات واصحاب العمل، او مع اي جهة لها تأثيرها على الطفل العامل ومصدر عمله لتتوافق مع هذه المرحلة اساليب التوعية، خصوصا مع الاهل، حول اهمية تعليم اولادهم، من الناحيتين الشخصية والمادية. في مقابل هذا الطرح